واقع الكتلة النقدية والتضخم في الجزائر على ضوء تعديلات قانون النقد والقرض خلال الفترة 2000–2023

The reality of the money supply and inflation in Algeria in light of the amendments to the Monetary and Credit Law during the period 2000-2023

شرفي آسية[1]

[1] جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، a.cherfi@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2025/09/20 تاريخ القبول:2025/12/07 تاريخ النشر: 2025/12/18

ملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحليل واقع الكتلة النقدية والتضخم في الجزائر خلال الفترة 2000–2024، من خلال استعراض مختلف المفاهيم ذات الصلة بالدراسة، معرفة مختلف التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض، وكما تسعى الدراسة إلى تحليل تطور الكتلة النقدية التي تعدّ مؤشرًا جوهريًا لفهم اتجاهات السياسة النقدية. خلصت الدراسة ، يعتبر القانون رقم 90–10 الصادر في14 أفريل 1990، والمتعلق بالنقد والقرض، أحد النصوص التشريعية المحورية في تاريخ المنظومة المالية الجزائرية، وقد جاء ليُجسد الاعتراف الرسمي بأهمية النظام البنكي، ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، إضافة إلى إصلاحات أخرى من خلال التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض، كما أن في بداية الألفينات، لوحظ انخفاض كبير في معدلات التضخم، خاصة بعد تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي، حيث تراجع التضخم إلى مستويات دنيا في 2000 بنسبة (0.3%) قبل أن يرتفع تدريجيًا بفعل زيادة الكتلة النقدية التي عرفت نموًا متسارعًا خاصة في فترات الوفرة المالية.

كلمات مفتاحية: كتلة نقدية، تضخم، قانون النقد والقرض.

تصنيفات JEL : E5 ، E31 .

المؤلف المرسل: شرفي آسية، **الإيميل**: a.cherfi@univ-bouira.dz

Abstract:

This study aims to analyze the reality of money supply and inflation in Algeria during the period 2000-2024, by reviewing various concepts relevant to the study, identifying the various amendments introduced to the Monetary and Credit Law, and analyzing the evolution of money supply, which is an essential indicator for understanding monetary policy trends. The study concludes that Law No. 90-10 of April 14, 1990, on money supply and credit, is a legislative text that truly reflects the recognition of the important status of the banking system. It is considered one of the basic legislative laws for reforms, in addition to other reforms through the amendments introduced to the Monetary and Credit Law. Furthermore, in the early 2000s, a significant decline in inflation rates was observed, especially after the implementation of economic recovery programs. Inflation fell to low levels in 2000 (0.3%) before gradually rising due to the increase in money supply, which experienced rapid growth, especially during periods of financial abundance.

Keywords: Money supply, inflation, money and credit law .

Jel Classification Codes: E5,E31.

1. مقدمة:

تشكل الكتلة النقدية والتضخم محورين أساسيين في تحليل السياسات الاقتصادية والنقدية لأي دولة، حيث يعكسان درجة استقرار الاقتصاد وقدرته على تحقيق النمو المستدام.

أما بالنسبة للجزائر، اكتسبت هذه المتغيرات أهمية متزايدة في ظل التغيرات المتلاحقة التي طرأت على الإطار القانوني والتنظيمي للسياسة النقدية، لا سيما عبر التعديلات التي شملها قانون النقد والقرض منذ مطلع الألفية الجديدة، حيث شهد الاقتصاد الجزائري تحولات متعددة، سواء على مستوى السياسات الاقتصادية أو المتغيرات المالية العالمية والمحلية، وهو ما كان له تأثير مباشر على الوضعية النقدية وسير السياسات النقدية في الجزائر.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية تحليل الكتلة النقدية والتضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2023، باعتباره مدخلًا أساسيًا لفهم ديناميكيات الاقتصاد الكلي وتقييم فعالية السياسة النقدية، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بتمويل العجز، تقلبات أسعار النفط، وتأثيرات الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية

بناء على ما تقدم يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما واقع الكتلة النقدية والتضخم على ضوء تعديلات قانون النقد والقرض في الجزائر خلال الفترة 2000-2023؟

كما تترتب على الإشكالية السابقة الأسئلة الفرعية التالية التي قمنا بالمحاولة على الإجابة عليها من خلال هذه الدراسة:

- ماهية الكتلة النقدية، التضخم؟
- ماهي اهم التعديلات التي أدخلت على قانون والقرض؟
- ما واقع الوضعية النقدية والتضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2023؟

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة التعريف بالكتلة النقدية والتضخم.
- معرفة أهم التعديلات التي طرأت على قانون النقد والقرض.
- تحليل تطور الكتلة النقدية والتضخم في الجزائر.

منهج الدراسة:

من خلال محاولتنا للشمل كل ما يتعلق بالدراسة من معلومات واحصائيات التي تساعد في التحليل قمنا بانتهاج الوصفي التحليلي الذي من خلاله سلطنا الضوء على مختلف التعريفات للكتلة النقدية والتضخم، وكما قمنا بتحليل تطور الكتلة النقدية، وتحليل معدلات التضخم في الفترة المدروسة.

2. الإطار النظري

1.2 ماهية الكتلة النقدية والتضخم

أ. مفهوم الكتلة النقدية

تُعرّف الكتلة النقدية بأنها مجموع وسائل الدفع المتاحة في اقتصاد بلد ما خلال فترة زمنية معينة والتي تتحدد من قبل السلطات النقدية. (غربي، بوشريط، 2016، ص 188)

أما مكونات الكتلة النقدية فإنها تشمل ما يلي:

- المتاحات النقدية:

والتي تشمل ما يلي:

- ✓ الأوراق النقدية المتداولة الصادرة من البنك المركزي.
- ✓ النقود المساعدة المتداولة أي القطع المعدنية المتداولة خارج البنوك.

- ✓ النقود الكتابية (الودائع تحت الطلب): الحسابات الجارية لدى البنوك التجارية، ومراكز الحسابات الجارية البريدية، وصناديق التوفير، والأموال الخاصة المودعة لدى الخزينة العمومية. (محفوظي، عيجولي، 2022، ص 48)

- المتاحات شبه نقدية:

والتي تُعرف بـ أشباه النقود، وتشمل:

- ✓ الودائع لأجل.
- ✓ الودائع الادخارية.
- ✓ الأصول المالية ذات الاستحقاق القريب. (محفوظي، 2024، ص 103).

- سيولة الاقتصاد:

والتي تتمثل في السيولة الإجمالية التي تدخل في عين الاعتبار الودائع لأجل لدى المؤسسات الدولية غير البنكية مثل مراكز البريد، شركات التأمين، صناديق الادخار، السندات الصادرة عن الخزينة العمومية والودائع لأجل لدى المؤسسات غير المصرفية. (سويح، بن ثابت، 2018، ص 83)

ب. مفهوم التضخم:

يتمثل المظهر العام المتعارف عليه لظاهرة التضخم في الانخفاض المتواصل للقيمة الحقيقية لقيمة النقد (صبحي، 1984، ص 231).

كما يحدث التضخم نتيجة عدة أسباب أهمها: (شهاب، 2002، ص 32).

- ارتفاع الطلب الكلي وانخفاض العرض الكلي: يعتبر اختلال التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي من العوامل الأساسية التي تؤدي إلى التضخم. فعندما يزداد الطلب على السلع والخدمات في السوق دون أن يقابله ارتفاع مماثل في العرض، ترتفع الأسعار نتيجة الضغط المتزايد على الموارد المتاحة، ويُعرف هذا النوع من التضخم بـ"تضخم الطلب." ومن ناحية أخرى، قد ينخفض العرض الكلي بسبب عوامل مختلفة مثل ارتفاع تكاليف الإنتاج، أو نقص المواد الخام، أو اضطرابات في سلاسل التوريد، مما يؤدي إلى تقليل كمية السلع والخدمات المعروضة في السوق. وعندما يتزامن ارتفاع الطلب مع انخفاض العرض، فإن الأسعار ترتفع بشكل أكبر، مما يؤدي إلى تسارع وتيرة التضخم.

- زيادة الكتلة النقدية: تُعدّ الزيادة في الكتلة النقدية من العوامل الأساسية التي تؤدي إلى اتساع الفجوة التضخمية. فعندما تزداد كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، يرافق ذلك ارتفاع في الدخول النقدية، مما يُحفز الطلب الكلي على السلع والخدمات. وإذا لم يُقابل هذا الطلب المتزايد نمو مماثل في العرض الكلي، تبدأ الأسعار في الارتفاع، مما يؤدي إلى ضغوط تضخمية. بالإضافة إلى ذلك، تسهم وفرة السيولة الناتجة عن زيادة الكتلة النقدية في خفض أسعار الفائدة، وهو ما يشجع على زيادة الاستثمار. هذا الارتفاع في الاستثمار يؤدي بدوره إلى تعزيز الطلب الكلي بشكل أكبر، متجاوزًا في بعض الأحيان الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، الأمر الذي يُفضي إلى اتساع الفجوة التضخمية وظهور اختلالات اقتصادية غير مرغوب فيها.
- ارتفاع التكاليف الإنتاجية: ينشأ التضخم نتيجة عوامل تؤثر على تكلفة الإنتاج من خلال زيادة تكاليف عناصره المختلفة. وترتبط هذه العوامل بعوامل مؤسسية غير نقدية تتعلق بالبنية الهيكلية للاقتصاد، وعدم التوازن في تطور قطاعاته، بالإضافة إلى الصراعات حول توزيع الثروة، مما يرفع من تكاليف الإنتاج وينعكس في النهاية على ارتفاع المستوى العام للأسعار.

2.2 لمحة عن قانون النقد والقرض

اشتمل قانون النقد والقرض على مجموعة من الأهداف التي تتوافق مع مبادئ اقتصاد السوق، وذلك في إطار الإصلاحات الاقتصادية، بهدف تحقيق استقرار النظام المالي، وتنظيم العمليات المصرفية، وتعزيز تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة، إلى جانب تطوير سوق النقد والائتمان وتحفيز النمو الاقتصادي.

أ. مضمون القانون وأهدافه:

شهد النظام البنكي الجزائري تحولًا مهمًا بعد صدور قانون النقد والقرض، حيث تميز هذا التحول بإعادة تنشيط دور الوساطة المالية وتسليط الضوء على أهمية النقد والسياسة النقدية. وأسفر ذلك عن إنشاء نظام بنكي من مستويين، مع منح البنك المركزي صلاحيات واسعة ومستقلة أكثر مقارنة بالقوانين السابقة، خاصة في إدارة النقد والائتمان. كما استعادت البنوك التجارية دورها التقليدي كأعوان اقتصادية، وذلك عبر تحديد سقف لتمويل البنك المركزي لعجز الميزانية. كما نص القانون على إلزام الخزينة العمومية بسداد الديون المتراكمة للبنك المركزي، بالإضافة إلى تأسيس سلطة نقدية جديدة تمثلت في مجلس النقد والقرض. .

ويهدف قانون 90-10 بصفة عامة إلى تحقيق ما يلي :

- الحد من التدخل الإداري في القطاع المصرفي والمالي؛

- إعادة الاعتبار لدور البنك المركزي في إدارة شؤون النقد والائتمان.
- تعزيز قيمة العملة الوطنية.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية والسماح بإنشاء بنوك خاصة وطنية أو أجنبية.
- تحسين الوضع المالي لمؤسسات القطاع العام.
- إلغاء مبدأ تخصص البنوك وتوضيح نطاق الأنشطة الموكلة للبنوك والمؤسسات المالية.
- تنويع مصادر التمويل للمستفيدين الاقتصاديين، خاصة المؤسسات، عبر إنشاء سوق مالي وبورصة للقيم المنقولة. (معمري، 2013، ص 102-103)

ب. هيكل النظام المصرفي الجزائري على ضوء قانون النقد والقرض:

جاء قانون النقد والقرض بالعديد من الإصلاحات والتعديلات على القطاع المصرفي الجزائري والذي انبثق عليه إعادة تعريف وتأسيس العديد من البنوك، وتمثل هيكل النظام المصرفي الجزائري في ضوء هذا القانون كما يلي:

-بنك الجزائر:

تنص المادة 11 من قانون النقد والقرض على أن البنك المركزي هو مؤسسة وطنية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي. ومنذ صدور هذا القانون، صار البنك يتعامل باسم "بنك الجزائر". كما ينظم القانون في المادة 13 قواعد المحاسبة التجارية التي يخضع لها البنك المركزي باعتباره تاجراً في تعامله مع الآخرين. كما ان رأس مال البنك مكتتب بالكامل من قبل الدولة ويتم تحديده بموجب القانون وفقًا للمادة 14. بالإضافة إلى ذلك، يسمح القانون في المادة 16 للبنك المركزي بفتح فروع ومراسلين في أي مكان داخل التراب الوطني حسب الحاجة.

- البنوك:

عرف قانون النقد والقرض في المادة 114 البنوك على أنها أشخاص معنوية مهمتها الأساسية القيام بالعمليات المصرفية الواردة في المواد 110 إلى 113. وتتضمن هذه المهام:

- العمل على تلقي الودائع والمدخرات الممكنة من الجمهور.
- القيام بمنح القروض.
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.

- المؤسسات المالية:

تعرف المادة 115 المؤسسات المالية بأنها أشخاص معنوية تمارس الأعمال المصرفية عدا تلقي الأموال

من الجمهور كما هو مذكور في المادة 111. أي أن هذه المؤسسات تقوم بمنح القروض لكنها لا تستخدم أموال الغير في ذلك. ويُعتبر رأس مال هذه المؤسسات هو المحدد الرئيسي لحجم نشاطها وتأثيرها في السوق الائتماني، كما أنها لا تستطيع خلق نقود ودائع نظرًا لطول آجال المدخرات التي تستقبلها.

– الفروع الأجنبية:

يسمح قانون 90-10 بإنشاء فروع لبنوك ومؤسسات مالية أجنبية، حيث يعود منح التراخيص لمجلس النقد والقرض، الذي يقرر قبول أو رفض الطلبات وفق المادة 127

كما ورد في المادة 130 فإن الترخيص خاضع لمبدأ المعاملة بالمثل، بمعنى أنه تتم المساهمة الأجنبية في هذا المجال بإنشاء فروع تابعة لمؤسسات مالية أو بنوك توجد مقراتها خارج الجزائر. ويمكن أن تكون في شكل مساهمة في رأسمال البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري شريطة أن تكون للرعايا أو الشركات الجزائرية نفس الامتياز في البلاد الأصلية لهذه المساهمات.

وبسماح القانون الجديد لقيام فروع لبنوك ومؤسسات مالية أجنبية على التراب الوطني تكون الجزائر قد رجعت إلى نظام الازدواجية المصرفية الذي كان سائدا قبل التأميمات لسنة 1967.

3.2 التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض 90-10:

– الأمر 01-01 المؤرخ في27 فيفري 2001 المتعلق بالنقد والقرض:

يعتبر هذا الأمر أول تعديل يمس قانون النقد والقرض وأهم ما جاء به هذا الأمر هو الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض كسلطة نقدية. (الامر 01-01، 2001، ص 4-5)

– الأمر 03-11 المؤرخ في 2003/08/26 والمتعلق بالنقد والقرض:

صدر هذا الأمر بهدف تحديث النظام المالي والمصرفي لمواءمته مع المعايير الدولية في هذا المجال. ويُعتبر هذا الأمر نصًا تشريعيًا يعكس الأهمية الكبرى التي يجب أن يحتلها النظام المصرفي، حيث يدعم المبادئ الأساسية التي تم تجسيدها في القانون 90-10، مع إدخال بعض التعديلات الجزئية. كما جاء هذا الإصدار في أعقاب الفضائح المالية التي شهدتها بعض البنوك مثل بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري، والتي كشفت عن ضعف في فعالية أدوات المراقبة والإشراف التي يمارسها بنك الجزائر بصفتها السلطة النقدية. (الامر 03-01، 2003، ص 3)

– الأمر 10-04 المؤرخ في 2010/08/26 والمتعلق بالنقد والقرض:

والذي جاء لمراجعة القوانين والتشريعات المنظمة للعمل المالي والمصرفي. يهدف هذا الأمر إلى

وضع شروط محددة لمنح تراخيص البنوك، بالإضافة إلى تعزيز دور اللجنة المصرفية في مراقبة أنشطة البنوك والمؤسسات المالية. وتتمثل مهمة بنك الجزائر، وفقًا للمادة 32، في الحفاظ على استقرار الأسعار ودعم نمو الاقتصاد بشكل سريع، مع ضمان الاستقرار النقدي.. (الامر 10-04، 2010، ص 11)

- **قانون رقم 17-10 متمم للأمر 03-11:**

يهدف هذا القانون المتعلق بالنقد والقرض إلى تمكين بنك الجزائر من شراء السندات المالية التي تصدرها الخزينة العمومية مباشرةً ولمدة خمس سنوات. وقد نصت المادة 12 مكرر على أن بنك الجزائر، بغض النظر عن أي أحكام مخالفة، يبدأ من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ في شراء هذه السندات بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات. من اجل المساهمة على وجه الخصوص في :

- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.
- دعم تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية ومراقبة الميزانية. وتهدف هذه الإجراءات في النهاية إلى تحقيق توازن في خزينة الدولة وتحسين ميزان المدفوعات، "تحدد الية تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر بتنظيم. (عدوان، 2022، ص 22)

- **القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23 المؤرخ في 21 يونيو 2023:**

يمثل هذا القانون محطة هامة في مسار تحديث النظام المالي والنقدي الجزائري، ويأتي في إطار الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي شرعت فيها السلطات العمومية استجابة للتحولات العميقة التي يشهدها السياقين الوطني والدولي. حيث صدر هذا القانون ليُلغي الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، حيث يهدف إلى تحديث الإطار القانوني والتنظيمي لمواكبة التغيرات الاقتصادية والمالية العميقة، والتحديات التقنية والتكنولوجية الحديثة. كما يسعى القانون إلى تمكين انفتاح النظام المالي على فاعلين اقتصاديين جدد. وينص بشكل خاص على تعزيز حوكمة بنك الجزائر، والمجلس النقدي والمصرفي، واللجنة البنكية، بالإضافة إلى دعم البنوك والمؤسسات المالية. (بنك الجزائر)

3. تطور الكتلة النقدية والتضخم خلال الفترة 2000-2023:

1.3 تطور الكتلة النقدية في الجزائر:

تتكون الكتلة النقدية في الجزائر من النقود القانونية والودائع تحت الطلب والتي تمثل الكتلة النقدية بالمعنى الضيق، اضافه الى اشباه النقود التي تمثل الودائع لأجل.

سنحاول تحليل تطورها من خلال الجدول الموالي الذي يوضح تطور الكتلة النقدبة في الجزائر خلال الفترة 2000-2024:

الجدول 1: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2024

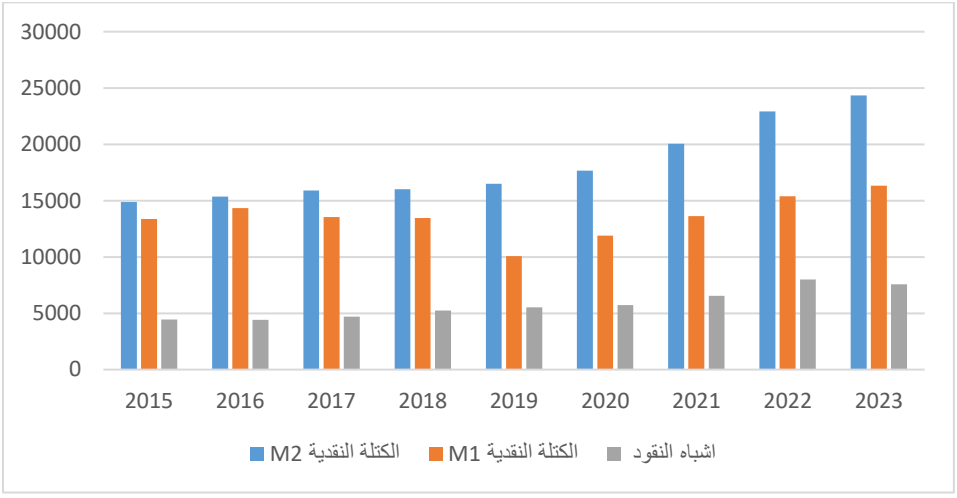
الوحدة: مليار دج

السنوات	النقود الورقية	النقود الكتابية	M1	اشباه النقود	M2
2000	484,52	563,65	1048,17	974,35	2022,53
2001	577,15	674,85	1238,5	1235	2473,51
2002	664,68	741,49	1416,34	1485,19	2901,53
2003	781,33	862,17	1643,5	1656	3299,5
2004	874,34	1291,16	2165,5	1478,7	3644,4
2005	921,01	1516,49	2437,5	1632,9	4070,4
2006	1081,4	2096,4	3177,8	1649,8	4827,6
2007	1284,5	2949,1	4233,6	1761	5994,6
2008	1540	3424,9	4964,9	1991	6955,9
2009	1829,3	3119,9	4949,2	2228,9	7178,7
2010	2098,6	3539,9	5638,5	2524,3	8162,8
2011	2571,5	4570,2	7141,7	2787,5	9929,2
2012	2952,3	4729,6	7681,9	3331,5	11013,4
2013	3204.0	5045.8	8249.8	3691.7	11941.5
2014	3658.9	5921.3	9580.2	4083.7	13663.9
2015	4108.07	5153.06	9261.13	4443.37	13704.51
2016	4497.2	4909.77	9406.97	4409.33	13816.3
2017	4716.9	5504.16	10266.06	4708.51	14974.57
2018	4926.81	6477.3	11404.11	5232.59	16636.71
2019	5437.6	5537.59	10975.19	5531.43	16506.62
2020	6138.33	5763.49	11901.82	5757.81	174659.64
2021	6712.15	6878.16	13590.31	6463.2	20053.51
2022	7392.8	7986.74	15379.54	7584.93	22964.47
2023	8030.75	8288.2	16318.95	8012.03	24330.98

مارس 2024	8289.94	8637.62	16926.86	16926.86	25038.73

المصدر: بنك الجزائر متاح على الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B6%D8%B9-/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%8A

الشكل 1: تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2015-2023



المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق

تكشف البيانات الواردة في الجدول المبين أعلاه عن تطور ملحوظ خلال الفترة المدروسة لمؤشرات الكتلة النقدية بنمو مطرد ومضاعف للكتلة النقدية بمفهومها الواسع، هذا النمو الكبير يعكس توسعاً نقدياً هاماً في الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة. كما يمكن ملاحظة تسارع وتيرة النمو بشكل خاص في السنوات الأولى من الألفية، وهذا الارتفاع راجع إلى نوع السياسة النقدية المنتهجة خلال هذه الفترة والتي كانت تتسم بالتوسع، حيث تميزت هذه الفترة بتطبيق الجزائر للبرامج التنموية التي ضخت سيولة إضافية في شرايين الاقتصاد الجزائري، من خلال البرنامج الأول في برنامج الانتعاش الاقتصادي (2001-2004)، وخصص له مبلغ مالي يقدر ب525 مليار دج، ثم برنامج دعم النمو (2005-2009) وقدر المبلغ الإجمالي للاستثمار فيه ب9000 مليار دج. (غربيي، 2010، ص 15-16) ، كما شهدت الفترة الممتدة من 2019 إلى مارس 2024 تقلبات ملحوظة في مكونات الكتلة النقدية، متأثرة بعوامل اقتصادية وصحية

عالمية ومحلية. حيث يلاحظ استمرار نمو الكتلة النقدية بمعناها الواسع، هذا النمو كان مدفوعاً بشكل رئيسي ببرنامج الخاص لإعادة التمويل الذي دام لمدة سنة في **2021** حيث جاء التمويل على اربع دفعات كالتالي:

جدول 2: دفعات برنامج اعادة التمويل 2021

التاريخ	التمويل الأول **2021/07/07**	التمويل الثاني **2021/08/04**	التمويل الثالث **2021/09/08**	التمويل الرابع **2021/11/03**
المبلغ	396.1	443.9	420.1	420.3

المصدر : من تقارير سنوية لبنك الجزائر

2.3 تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2023:

يعتبر استقرار الاسعار أحد اهداف السياسة النقدية، حيث يحرص بنك الجزائر على تضييق الفجوة بين توقعات التضخم على المدى القصير والهدف المحدد من قبل مجلس النقد والقرض، من خلال تعديل إدارة العمليات الخاصة بالسياسة النقدية، ولقد عرفت معدلات التضخم طوال فترة الدراسة تذبذبا، حيث كانت هناك محاولات رامية من طرف الدولة للحد من ارتفاع معدلات التضخم غير ان هذه المحاولات نجحت في بعض الفترات وفشلت في فترات اخرى، ويتضح ان معدلات التضخم شهدت حالة عدم الاستقرار بين الارتفاع والانخفاض. الجدول الموالي يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال 2000-2023 كما يلي:

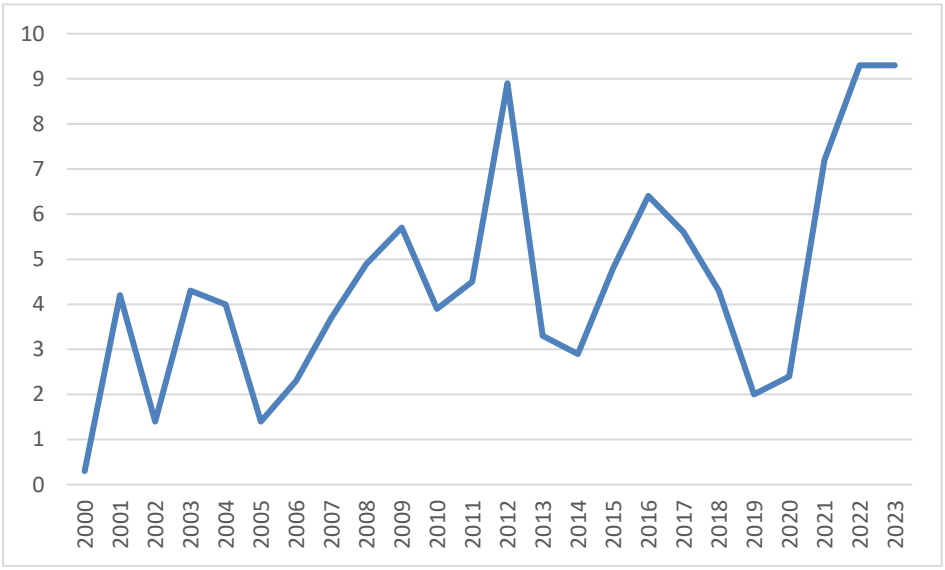
الجدول 3: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2023

2000	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
0.3	**4.20**	**1.40**	**4.30**	**4.0**	**1.40**	**2.30**	**3.70**	**4.90**	**5.70**
2010	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
3.90	**4.50**	**8.90**	**3.30**	**2.90**	**4.80**	**6.40**	**5.60**	**4.30**	**2.0**
2020	**2021**	**2022**	**2023**						
2.40	**7.20**	**9.30**	**9.30**						

المصدر: البنك الدولي، متاح على :

https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ

الشكل 2: تطور التضخم خلال الفترة 2000-2023



المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق

فمن خلال قراءتنا لهذه المعطيات نجد أن التضخم عرف مستويات متدنية في عام 2000، حيث بلغ 0.3، ثم شهد ارتفاعًا في عام 2001، مسجلاً 4.0، يرجع ذلك إلى زيادة الكتلة النقدية، نتيجة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، ثم سجلت بعد ذلك مستويات منخفضة نسبياً مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك في الفترة من 2005 إلى 2007، حيث ويعزى هذا الانخفاض إلى التطبيق الصارم للسياسة النقدية وبفضل زيادة مداخيل البترول تم تعزيز قيمة العملة الوطنية، لكن هذه النسبة لم تستمر طويلا فسرعان ما رجعت الى الارتفاع عامي 2008 و 2009، مسجلاً 4.9 و5.7 على التوالي. ويعتبر معدل التضخم في عام 2009 من بين أعلى المعدلات التي سُجلت في السنوات العشر الأولى، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم المستورد، خاصة في الدول الناشئة، بسبب ارتفاع أسعار المواد الأساسية والمنتجات الطاقوية في جميع أنحاء العالم. وقد أدى تدخل الدولة فيما يتعلق بتنظيم ودعم الأسعار إلى انخفاض معدل التضخم في عام 2010، حيث بلغ 3.90. وفي عام 2011، سُجلت نسبة 4.5، ثم ارتفع بعد ذلك ارتفاعاً بلغ 8.90 في عام 2012. ويرجع ذلك، بالإضافة إلى التضخم المستورد، إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد. غير أن احتواء الحكومة لهذا التضخم قد حول هذا الارتفاع إلى انخفاض، حيث بلغ في عام 2014 معدل 2.90. ثم عاد بعد ذلك إلى الارتفاع مجدداً في عامي 2015 و 2016، حيث سجل على التوالي 4.8 و 6.4.

كما نلاحظ أيضا في السنوات من 2014 الى 2019 في مستهل هذه المرحلة، كانت مستويات التضخم ضمن نطاق معقول، ثم أخذت في التصاعد ببطء حتى بلغت أوجها في سنة 2016 قبل أن تنحسر في السنوات التالية. يُنسب هذا الارتفاع جزئياً إلى تراجع أسعار النفط عالمياً، والذي بدأ في منتصف عام 2014، ما أثر على إيرادات الدولة وأفضى إلى اعتماد سياسات مالية متوسعة لكن شهدت سنة 2019 انخفاضًا ملحوظًا في معدلات التضخم. اما بالنسبة للسنوات الأخيرة فيمكننا ملاحظة الاضطرابات في معدلات التضخم كما شهدت هذه الفترة صعودًا ملموسًا ودائمًا في وتيرة التضخم. يمكن رد هذا الارتفاع إلى أسباب متعددة:

- تأثير جائحة كوفيد-19: أدت هذه الجائحة إلى تعطيل سلاسل الإمداد العالمية وارتفاع أعباء الشحن، مما انعكس في أسعار السلع المستوردة، وارتفاع أسعار المواد الغذائية على المستوى العالم.
- تراجع قيمة الدينار الجزائري: أدى انخفاض قيمة الدينار إلى زيادة تكلفة الواردات، مما أسهم في الضغوط التضخمية.

4. خاتمة:

من خلال ما سبق يمكن القول، أنه شهدت الجزائر منذ سنة 2000 سلسلة من التحولات الاقتصادية والمالية، أبرزها ارتفاع أسعار النفط ثم تراجعها، وظهور تحديات مرتبطة بتمويل الميزانية العامة، ما دفع بالسلطات إلى اعتماد سياسات نقدية مرنة تارة، ومتشددة تارة أخرى. وفي هذا السياق، عرفت الكتلة النقدية بمختلف مكوناتها (النقد المتداول، الودائع، شبه النقد) نمواً متفاوتاً كان له أثر مباشر وغير مباشر على معدلات التضخم، خصوصًا في الفترات التي تميزت بارتفاع الإيرادات البترولية، وهو ما عكس في كثير من الأحيان الطابع التوسعي للسياسة المالية، لا سيما من خلال لجوء الدولة إلى الإنفاق العمومي الواسع. هذا التوسع النقدي لم يكن دائمًا مدعومًا بزيادة مقابِلات حقيقية، خاصة في جانب الإنتاج المحلي أو احتياطات الصرف، مما أدى إلى بروز اختلالات هيكلية، تجلت في ارتفاع معدلات التضخم، تدني القدرة الشرائية، وتراجع فعالية أدوات السياسة النقدية في امتصاص السيولة الزائدة. كما ساهم ضعف سوق الرساميل والبطء في تعميق الشمول المالي في توجيه الكتلة النقدية نحو الأنشطة غير الإنتاجية أو خارج القنوات الرسمية. الأمر الذي استدعى مراجعة الأطر القانونية الحاكمة للعمل المصرفي والنقدي، عبر تعديلات متعددة لقانون النقد والقرض، خاصة في السنوات الأخيرة.

5. قائمة المراجع:

- الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27فيفيري 2001 المتعلق بالنقد والقرض، (2001)، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 14.
- الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض، (2010)، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 50.
- بنك الجزائر، متاح على الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/ar/
- البنك الدولي، متاح على الموقع : https://www.albankaldawli.org/ext/ar/who-we-are?cid=ECR_GA_worldbank_AR_EXTP_search&s_kwcid=AL!18468!3!709166652641!b!!g!!%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A&gad_source=1
- سويح جمال، بن ثابت علال، (2018)، دراسة أثر نمو الكتلة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 حوليات جماعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2.
- شهاب مجدي محمود، (2022)، اقتصاديات النقود والمال النظرية والمؤسسات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- صبحي تادرس قريصة، (1984)، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت.
- عدوان علي، بن سماعين حياة، (2002)، دراسة تحليلية لواقع الكتلة النقدية في الجزائر في ظل قانون النقد والقرض خلال الفترة 1990-2020، دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 1.
- غريبي أحمد، بوشريط أسامة، (2016)، تطور الكتلة النقدية وأثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 5، جامعة المدية.
- غريبي أحمد، (2010)، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية.

- فؤاد محفوظي، (2024)، دور المصارف الإسلامية الجزائرية في استقطاب الأموال خارج القطاع المصرفي، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 10، العدد 1.
- قانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990، والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 18.
- محفوظي إبراهيم الخليل، (2022)، أثر زيادة الكتلة النقدية على المستوى العام للأسعار في الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13، العدد 02، جامعة الجلفة.
- معمري ليلى، (2013-2014)، دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية ونقود، جامعة المدية.